



التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية (الجزء الأول): وضع الشروط على صفقات الأسلحة لتعزيز النفوذ

بواسطة مايكل نايتس

نوفمبر

متوفر أيضًا باللغات:

English

عن المؤلفين



مايكل نايتس

مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة "ليفير" في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.



تحليل موجز

"هذا المرصد السياسي هو الأول في سلسلة مكوَّنة من جزئين حول التعديلات المحتملة على العلاقة الأمنية الثنائية، وسوف يبحث الجزء الثاني الدعم العملياتي الأمريكي للقوات السعودية خاصة في حرب اليمن."

تقوم العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على فرضية بسيطة مفادها أن واشنطن تضمن أمن الدولة السعودية على المستوى المادي بينما تؤدي الرياض دور الشريك المتعاون في مكافحة الإرهاب والمورّد المتجاوب وغير السياسي إلى أسواق الطاقة العالمية وتشكل مبيعات الأسلحة جزءاً لا يتجزأ من هذه العلاقة: فمهمة الحفاظ على الجيش السعودي الكبير تربط واشنطن بالرياض بشكل وثيق في حين أن المشتريات الضخمة للمملكة من الأسلحة الأمريكية والخدمات ذات الصلة تقوّي قطاع الدفاع والاقتصاد العام في الولايات المتحدة.

ولطالما استندت العلاقة أيضاً على توقُّع مفاده أن الولايات المتحدة ستأخذ زمام المبادرة في السياسات الخارجية والأمنية لحماية السعودية، ولكن مع ذلك فخلال فترة إدارة أوباما تم استبدال هذه الصيغة بنهج قائم على الشراكة والذي تم من خلاله تشجيع المملكة على تطوير قوات إضافية قادرة على توفير الأمن بنفسها، وفي أعقاب ذلك بدأت الرياض في اتخاذ إجراء غير متوقع أحادي الجانب لحماية ما تعتبره مصالحها الأمنية الذاتية مما أدى إلى قيام أزمات مثل الحرب الوحشية في اليمن وعزل قطر واختطاف رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري وقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وقد دفعت هذه التطورات إلى زيادة الشعور داخل الكونغرس الأمريكي بأنه يجب إعادة النظر في التعاون الأمني الأمريكي مع السعودية - وهو موقف من المرجح أن يزداد تأييداً بعد الانتخابات النصفية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وسوف يزداد الضغط لإعادة النظر في هذا التعاون ويصبح أكثر إلحاحاً إذا فشلت الأطراف المشاركة في حرب اليمن في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار الذي دعا إليه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ووزير الدفاع جيم ماتيس الأسبوع الماضي.

تقييم أكبر زبون للأسلحة الأمريكية

منذ أيار/مايو 2017 صرّح الرئيس ترامب مراراً وتكراراً بأن السعودية تنوي شراء أسلحة وخدمات ذات صلة من الولايات المتحدة بقيمة 110

مليارات دولار ويبدو أن هذا المبلغ يشمل مبيعات الأسلحة الجارية ومذكرات إعلان النوايا للمبيعات المستقبلية لكن مهما بلغت قيمة المبلغ الفعلية في نهاية الأمر فإن صفقات الشراء التي تخطط لها الرياض تبقى هائلة بلا شك ففي السنوات العشر الماضية التزمت المملكة بشراء المزيد من الأسلحة وقطع الغيار وخدمات التدريب والصيانة ذات الصلة مقارنة بأي زبون خارجي آخر مع استلام الكونغرس إشعاعاً بصفقات بيع محتملة تصل قيمتها إلى 138,9 مليار دولار منها 90,09 مليار دولار خلال السنوات الثمانية من إدارة أوباما و 48,81 مليار دولار في غضون عامين من فترة ولاية ترامب وتشمل صفقات الشراء التي أبلغت عنها "خدمة أبحاث الكونغرس" الأمريكي ما يلي:

- أنظمة طائرات ثابتة الجناحين بقيمة 63 مليار دولار تشمل طائرات قتالية وغير قتالية وذخائر وتحديثات إلكترونية
- أنظمة حربية برية بقيمة 49,2 مليار دولار من بينها مركبات مدرعة ومدفعية وذخائر
- أنظمة مروحيات بقيمة 49,1 مليار دولار تشمل مروحيات مسلحة من نوع أباتشي ومروحيات نقل [متعددة الأغراض].
- أنظمة دفاع صاروخية بقيمة 24,3 مليار دولار من بينها صواريخ باتريوت ونظم "الدفاع الجوي للارتفاعات الشاهقة" ("تاد") مقترحة بقيمة 15 مليار دولار
- أنظمة بحرية بقيمة 12 مليار دولار تشمل سفناً قتالية ساحلية متنوعة مقترحة بقيمة 11,5 مليار دولار

مشتريات الحرب البرية وحرب اليمن

لم يكن الاستثمار السعودي الضخم في أنظمة الحرب البرية والمروحيات والقوة الجوية خلال العقد الماضي محض صدفة فقد بدأ مع سلسلة الهزائم المفاجئة التي ألحقها الثوار الحوثيون بقوات الحدود السعودية خلال الفترة 2009-2010. ومنذ ذلك الحين عملت الولايات المتحدة على بناء القدرات الهجومية لـ "الحرس الوطني السعودي" و"القوات البرية الملكية السعودية" وهي العناصر التي قادت الحملات البرية التي شنتها السعودية في اليمن بمجرد اندلاع الحرب الراهنة في عام 2015. وشملت هذه المشتريات:

- التجديد الفوري بعد عام 2010: ركزت الاستثمارات السعودية الأولية في الفترة 2010-2013 على علاج حالات النقص التي شهدتها خلال المعركة ضد الحوثيين وعلى الأخص الحاجة إلى حاملات جنود مدرعة ومقاومة للألغام ومروحيات هجومية مصفحة قادرة على تسديد ضربات عقابية كثيفة - والصمود بوجه ضربات مماثلة وقد اشترت الرياض أيضاً أسلحة جو-أرض وأجهزة استشعار وحزمات تدريب بهدف تهيئة "القوات الجوية الملكية السعودية" لدعم العمليات البرية الجديدة في اليمن
- إعادة الإمدادات خلال الحرب الراهنة: بالإضافة إلى الأنظمة الدفاعية الواضحة (على سبيل المثال بالونات مراقبة الحدود ورادارات مضادة للطائرات) التمس الجيش السعودي من الولايات المتحدة إعادة تزويد قواته البرية أثناء انتقالها من حماية الحدود إلى التقدم داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمالي اليمن لكن عملية البيع المقترحة لشراء 115 دبابة قتالية رئيسية من نوع "أم-21 أس" (M1A2S) وآليات دعم لم تنجح في الحصول على موافقة الكونغرس في أيلول/سبتمبر 2016 ولكنها تشهد تقدماً في ظل إدارة ترامب وفي الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2018 تم إخطار الكونغرس بالمبيعات المقترحة التي تشمل ذخائر بقيمة 2,28 مليار دولار وأنظمة مدافع مصفحة ذاتية الدفع عيار 155 ملم للقوات البرية ورغم أنه بإمكان استخدام أنظمة الدبابات والمدفعية لأغراض دفاعية ينبغي على الأرجح أن يُنظر إليها على أنها أنظمة هجومية نظراً لازدياد الحملات السعودية القصيرة المدى التي تمتد على مسافة 10 إلى 15 ميلاً داخل شمال اليمن

الذخائر الموجهة بدقة

فيما يتعلق بالعلاقة الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية تُعتبر مبيعات الذخائر الدقيقة التوجيه والمزودة جواً مسألة أخرى تحرف الانتباه ففي أعقاب جولة الأعمال العدائية مع الحوثيين في الفترة 2009-2010 سعت المملكة إلى تجديد مخزونها من القنابل المضادة للأفراد بواسطة طلب كمية كبيرة تضم 1300 سلاح أمريكي الصنع قائم على دمج البيانات الاستشعارية من نوع "سي بي يو-105" (CBU-105) وهي ذخيرة فرعية [صغيرة] عالية الموثوقية يقول المصنّعون أن صفة القنبلة العنقودية لا تنطبق عليها بسبب انخفاض معدل العطل). ولكن بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أي بعد مرور ثمانية أشهر على بدء الحرب الراهنة كانت السعودية قد استهلكت نحو 2600 ذخيرة من الذخائر الدقيقة التوجيه وفقاً لإحصائيات الضربات التي أعدّها معهد واشنطن

وإزاء هذا الوضع طلبت السعودية حزمة بقيمة 1,29 مليار دولار تشمل حوالي 19 ألف ذخيرة دقيقة التوجيه ومزودة جواً وبدأ تسليمها في تموز/يوليو 2017. بالإضافة إلى تلك الحزمة وافق الكونغرس الأمريكي في حزيران/يونيو 2017 وبفارق ضئيل على صفقة بيع تجارية جديدة لتزويد الرياض بـ 500 مليون دولار - وكانت هذه الدفعة الأولى من سلسلة ضخمة من صفقات بيع الذخائر المطلقة جواً بقيمة 4,46 مليار دولار والتي يستلم السعوديون بموجبها 104 آلاف ذخيرة دقيقة التوجيه أمريكية الصنع خلال نصف العقد المقبل وقد تُسرّع الرياض مشترياتها تحسباً لخوض حرب طويلة في اليمن وإمكانية فقدان المبيعات الأمريكية بمرور الوقت

وفقاً لبيانات معهد واشنطن التي تم جمعها في السعودية واليمن استخدمت قوات المملكة حوالي 14,500 قطعة ذخيرة منذ آذار/مارس 2015 وجميعها تقريباً ذخائر دقيقة التوجيه مع انخفاض المعدل المتوسط تدريجياً من 333 ذخيرة دقيقة التوجيه في الشهر عام 2015 إلى 270 ذخيرة من هذا النوع شهرياً هذا العام وتم طلب الذخائر الأمريكية التي تصل حالياً إلى السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 عندما أدركت الرياض أنها قد تحتاج إلى كمية جديدة من الذخائر الدقيقة التوجيه بحلول عام 2019 ولكن السنوات التي مرّت منذ ذلك الحين لم تشهد سوى دلائل قليلة على وجود نقص في الذخائر الدقيقة التوجيه

واستناداً إلى تقدير تقريبي للكميات المخزونة قبل اندلاع الحرب ومن السيل الثابت في عمليات الاستبدال نجد أن الرياض قد تستطيع على الأرجح الحفاظ على مستوى القصف نفسه لعدة سنوات حتى لو تم رفض جميع صفقات البيع الجديدة للذخائر الدقيقة التوجيه وبالتالي فبينما قد يكون وقف هذه المبيعات وسيلة جيّدة للإعراب عن استياء الولايات المتحدة أو نأي واشنطن علنياً عن الحرب إلا أن المعطيات تشير إلى أنه لن يؤدي فعلياً إلى إبطاء الحملة الجوية في أي وقت قريب

تعديل المبيعات الأمريكية

في الوقت الذي تم فيه استخدام القنابل المزوّدة من قبل الولايات المتحدة في العديد من حوادث قتل المدنيين الأكثر دموية في الحرب لدى الكونغرس المبررات الكافية لمنع أي مبيعات أسلحة مستقبلية إلى السعودية أو تأخيرها أو فرض الشروط عليها وبناءً على نتائج الانتخابات الأمريكية في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر فإن المعارضة التي تواجهها هذه المبيعات من 47 عضواً من مجلس الشيوخ قد تصبح أغلبية كما أن التعتت السعودي في قضية خاشقجي أو في محادثات السلام اليمنية قد يغيّر موقف المزيد من أعضاء مجلس الشيوخ ويدفعهم إلى دعم قرار مشترك ضد أي حزمات جديدة من الأسلحة وعلى الأرجح سيستخدم الرئيس الأمريكي حق النقض ضد أي قرار مماثل ما لم يثبت الكونغرس أنه درس التكاليف بعناية - من حيث إهمال الاحتياجات الأمنية المشروعة لشريك قديم وإلحاق الضرر بمكانة أمريكا كحليف أمني وبائع سلاح على حدّ سواء

ولمعالجة هذه المخاوف يجب على الحكومة الأمريكية تطبيق بعض المبادئ المنطقية وهي:

- **التخطيط المسبق ومراجعة تفاصيل مبيعات الأسلحة:** خلال فترة ولاية إدارة أوباما اكتسبت السعودية قدرات عسكرية أكبر بكثير وجرى تمكينها للعمل من أجل تحقيق أمنها الخاص وتم إخفاء هذا الواقع بسبب غياب مراجعة تفصيلية وتطلّعية مصممة من أعلى المستويات إلى أدائها لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الرياض لذلك فقبل النظر في المبيعات الجديدة ينبغي على الكونغرس الأمريكي أن يصرّ على وزارة الخارجية والبنّاغون تقديم تقييم معقّق وشامل حول الإمكانيات العسكرية للمملكة وتنظيم قطاعها الأمني وخططها المستقبلية واحتياجاتها الشرائية ذات الصلة والموثّدين البديلين مع تحديد تأثيرات هذه النتائج على أمن الولايات المتحدة يجب أن تنطلق مبيعات الأسلحة من تقييم واضح وبعيد المدى للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وليس من انتهازية اقتصادية بسيطة أو أولويات محددة من قبل القادة السعوديين بصورة ذاتية
- **عدم حظر الأنظمة التي هي في معظمها دفاعية بطبيعتها:** تُمثل بعض الإمكانيات السعودية مشاركة مُرّجّب بها في تقاسم أعباء القوات الأمريكية في الدفاع عن منطقة الخليج العربي واحتواء إيران إن رغبة واشنطن في محاسبة القادة السعوديين على التصرفات المثيرة للمشاكل أمر مفهوم ولكن لا ينبغي استخدامها لصياغة سياسات تنطوي على مكافآت لطهران ولدى الولايات المتحدة مصلحة استراتيجية كبيرة في مواصلة توفير الأنظمة البحرية والدفاعات الصاروخية (من بينها نظام "الدفاع الجوي للارتفاعات الشاهقة") والدعم اللازم للدفاع عن الحدود وحماية القوات (على سبيل المثال أنظمة مكافحة الألغام ومكافحة الحرائق غير المباشرة). وتُمثل هذه الأنظمة 54 في المائة (أو 26.5 مليار دولار) من مبيعات الأسلحة إلى السعودية البالغة 48,81 مليار دولار التي اقترحتها إدارة ترامب حتى الآن أضف إلى ذلك أنها تعود بربح كبير على الاقتصاد الأمريكي
- **إبطاء تسليم الأنظمة الهجومية في معظمها ووضع الشروط لذلك:** كما هو موضح أعلاه بإمكان المملكة استخدام أنظمة معيّنة للغوص بصورة أعمق في الحرب داخل اليمن بما فيها دبابات "أم 1 إي 2 أس" والمدفعية الذاتية الدفع والذخائر الدقيقة التوجيه وبالتالي فإن تأخير عملية تسليمها أو إخضاعها للشروط أمر مبرّر ربما بشرط عدم استعمالها في اليمن إلا إذا أثبت الحوثيون عدم استعدادهم للمشاركة في محادثات السلام. بإمكان واشنطن أيضاً ربط المبيعات بوقف الضربات التي تستهدف المدن وتنطوي على مخاطر عالية كما اقترح الوزير بومبيو في 30 تشرين الأول/أكتوبر

مايكل نايتس هو زميل أقيم في معهد واشنطن وقام بزيارة اليمن ودول «مجلس التعاون الخليجي» أربع مرات هذا العام لمراقبة العمليات العسكرية على جبهات متعددة



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



مقالات وشهادة

[بينما تنغمس واشنطن في النقاش تواصل إيران تحقيق تقدم نووي](#)

أكتوبر

سايمون هندرسون



تحليل موجز

[الانقلاب العراقي البنفسجي: إنه صدمة عراقية بامتياز](#)

أكتوبر

منقذ داغر



تحليل موجز

كيف تؤثر سياسة الصين تجاه أفغانستان على نهجها في الشرق الأوسط

أكتوبر

كاريس ويت ،
تومي شتاينر

TOPICS

السياسة الأمريكية

الشؤون العسكرية والأمنية

الخليج وسياسة الطاقة

المناطق والبلدان

دول الخليج العربي

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

الاتصال بالمعهد

غرفة الصحافة

Subscribe

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

